

## دور الصيرفة الإسلامية في تطوير أسواق المال

إخلاص باقر النجار (\*)

خولة رشيد حسن (\*\*)

### المقدمة

حققت المصارف الإسلامية نجاحاً كبيراً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وتمكنت من تثبيت أقدامها في الساحة المصرفية العالمية وتكوين كيان مميز لها، وافادت واستفادت من التعامل في هذه الساحة المصرفية، وانها استطاعت ان تفرض أسلوبها وقواعدها على الاجهزة المصرفية العالمية، بعدما ابتكرت انماطاً جديدة في العمل، واصبحت تشكل قوة مالية واقتصادية لا تستطيع المصارف التقليدية العالمية تجاهلها، او العمل بمعزل عنها، وهذا ما يؤكد لجوء العديد من المصارف العالمية في معظم دول العالم الى افتتاح فروع وتطبيق الانظمة المصرفية الاسلامية، كما قامت العديد من التحالفات بين المؤسسات المالية المرموقة ومؤسسات ومصارف إسلامية، مما يشير الى انها فرضت نفسها بشكل ملحوظ اقليمياً ودولياً، ان النظام المصرفي الاسلامي مثل أي نظام مصرفي اخر، يعتبر نظاماً متطوراً، ولكن الإنجازات التي تحققت ابان السنوات الماضية، يجب الا تجعلنا نتجاهل المشاكل التي تواجهها المصارف الإسلامية، فيما نلاحظ حدوث العديد من المشاكل نتيجة المناخ غير المناسب الذي تعمل فيه المصارف، اصف الى ذلك ان هناك مشاكل اخرى نتجت عن ممارسات هذه المصارف نفسها.

ان من اكبر التحديات التي ستواجه المفكرين في حقل التمويل الإسلامي في السنوات القادمة تتمثل في صياغة ثوابت مختلفة لهذا النظام، والعمل المصرفي الإسلامي يتطور باستمرار بما يتيح تجربة مراجعة وتنقيح مفاهيم هذا العمل بصفة مستمرة بوضعها عدداً من الطرق وتطويرها لعدد من الأساليب الشرعية للتنمية واستثمار مدخرات المسلمين.

(\*) مدرس الاقتصاد المساعد/ جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية.

(\*\*) مدرس الاقتصاد المساعد/ جامعة البصرة/ كلية الزراعة/ قسم المحاصيل الحقلية.

## أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من أهمية الصيرفة الإسلامية التي أصبحت حقيقة واقعة في معظم البلدان الإسلامية، وقد امتد نشاطها الى مختلف أنحاء العالم، وذلك لدورها الفاعل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي تطوير الجهاز المصرفي وأسواق المال، ولاسيما دورها التتموي المميز في استقطاب المدخرات وتوجيهها لاستثمارات تصب مباشرة في مباشرة تنمية.

## فرضية البحث

بنيت الدراسة على فرضية مفادها ان للصيرفة الإسلامية دوراً فاعلاً في تطوير أسواق المال.

## هدف البحث

ان مجمل مرامي واهداف البحث ينصب على ضرورة ابراز دور الصيرفة الإسلامية في امكانية التطوير.

## أسلوب البحث

اعتمد البحث على منهج التحليل النظري الذي يتعلق بأدبيات الصيرفة الإسلامية وما يرتبط بها من مفاهيم.

## هيكل البحث

قسمت الدراسة الى المحاور الآتية:-

أولاً. مفهوم الصيرفة الإسلامية

ثانياً. أسس الصيرفة الإسلامية

ثالثاً. المحاور الرئيسية لعمل المصارف الإسلامية

رابعاً. فاعلية الصيرفة الإسلامية في تطوير أسواق المال

خامساً. التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية وسبل مواجهتها

سادساً. الآفاق المستقبلية للصيرفة الإسلامية ودورها في دعم وتطوير أسواق المال

## أولاً. مفهوم الصيرفة الإسلامية

يتمثل مفهوم الصيرفة الإسلامية في تلك المؤسسة التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية وتتمثل وظائفها في قبول الودائع وتمويل الاستثمارات وتقديم الخدمات، بيد إن الصيرفة الإسلامية لا تعتمد على الفائدة المصرفية الثابتة، التي تتقاضاها المصارف التقليدية الأخرى كمكافآت المدخرين أو كئمن لاقراض الممولين، وعليه فالسمة البارزة التي تتسم بها الصيرفة الإسلامية، تتمثل في أنها لا تتعامل بالفائدة وتحدها ربا (1).

## ثانياً. أسس الصيرفة الإسلامية

بدأت الصيرفة الإسلامية اعمالها في عام 1960<sup>(2)</sup> بنشاطات غير ربوية تدعى بالمشاركة، أي الاشتراك في الربح والخسارة، وهكذا انطلق العمل الإسلامي، ومنذ ذلك الوقت بدأت المصارف الإسلامية تمارس أعمالها في ضمن أحكام الشريعة الإسلامية الغراء جنباً الى جنب مع المصارف التجارية، وقد نجحت هذه المصارف الإسلامية في تكوين ركيزة اساسية ضمن القطاع المصرفي المحلي، اذ ان حجم الاموال المدارة من قبل المصارف الإسلامية وصل الى اكثر من (150) مليار دولار<sup>(3)</sup>، كما ان هذه المصارف تعمل باستمرار على تطوير المنتجات والخدمات الجديدة التي تستقطب اعداداً متزايدة من العملاء التي تخدم اغراض التنمية الاقتصادية في بلدانها<sup>(4)</sup>.

ويشير واقع المصارف العربية وبوضوح الى انها كانت مجرد وسيط مالي بالمعنى التقليدي للمصطلح وظلت عملياتها محصورة في خدمة القطاع التجاري مع الافراد ولم تلعب دوراً يذكر في تمويل المشروعات الاستراتيجية، ولقد تم تمويل القطاع الصناعي والزراعي والتعدين ونحوها من خارج النظام المصرفي، كما انها لم تسع الى تطوير وابتكار أدوات مالية ذات مخاطر محسوبة وعوائد مقبولة متنوعة الاجال متعددة الانشطة، فضلاً عن التخلف التقني الذي تعانيه، ولم يخرج عن هذا الواقع وذاك المفهوم التقليدي الا المصارف الإسلامية دخلت في مجال الاستثمار المباشر وابتكار صناديق الاستثمار والأدوات المالية، والتي سبقت غيرها في تبني مفهوم المصارف الشاملة، ولكن على الرغم من ان ما احدثته المصارف الإسلامية من نقلة

نوعية في المفاهيم الا انه على صعيد الكم حجم موجوداتها لا يمثل الا نسبة ضئيلة مقارنة بموجودات المصارف العربية<sup>(5)</sup>.

ان نطاق العمليات المصرفية والمالية على وفق الشريعة الإسلامية، والطلب على مثل هذه العمليات، يتسعان على نطاق متزايد في البلدان العربية وغيرها من البلدان، ولذلك فالتحدي القائم هو جعلنا جزءاً لا يتجزأ من عملية الوساطة المالية، وهذا يقتضي توحيد وتوسيع الإطار التنظيمي والرقابي ليشمل المؤسسات الإسلامية المصرفية والمالية<sup>(6)</sup>.

ان مهمة المصارف الإسلامية تتمثل في قيامها بنشاطاتها وأعمالها في ضمن مبادئ الاقتصاد الاسلامي الذي يحكم النشاط الديني والدينيوي والهدف يتمثل في ضمان الوجود الانساني العام، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وهي تؤكد على نظرية الاستخلاف وهذا يعني ان كل المال لله جل وعلا والانسان مستخلف وصي مؤتمن عليها لقوله تعالى ((فالذين آمنوا معكم وانفقوا لهم اجر كبير)) كما يستند الاقتصاد الاسلامي على مبدأ (لأحد يجب أن يدعي لنفسه، هو أساساً خلق الله، او نتاج لجهد ومهارة انسان آخر، وعليه فإن النظام مؤسس بشكل قوي نحو العدالة الاجتماعية وهذا اختلاف أساس بين الاقتصاد الاسلامي والغربي))<sup>(7)</sup> ، بالإضافة إلى أيجاد التوليفة المناسبة بين الأموال والقوة العاملة والتي في شأنها تحقيق النجاح المناسب لماذا المصارف في خدمة الاقتصادات التي تعمل فيها .وتهدف المصارف الإسلامية إلى الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في مجالات الخدمات المصرفية وعمليات الاستثمار والتمويل على أسس الشريعة الإسلامية، حيث طورت المصارف الإسلامية قاعدة الخدمات والمنتجات خلال السنوات الماضية واهمها التأجير، وعقود تسليم المفتاح، والمشاركة، والاستثمارات المباشرة، وبيع وشراء مختلف السلع والمنتجات على أساس نقدي، وتأسيس الشركات التي تخدم الاقتصاد والمجتمع، وزيادة الرساميل من خلال الودائع الائتمانية وحسابات الاستثمار والاستثمار المشترك وحسابات الاستثمار المحددة ومحافظ سندات المقارضة، وإنشاء وإدارة الصناديق الخاصة مثل صناديق التأمين المشترك، ان المصارف الإسلامية لا تدفع فوائد أو أرباح على الحسابات الجارية(مثل الودائع الائتمانية)، كما ان هذه

الحسابات تكون مضمونة من قبل حقوق المساهمين، كذلك فإن حسابات الاستثمار وصناديق المحافظ قد ترباح أو تخسر، ولا يتم التعويض على أصحابها الا في حالة سوء استخدام الأمانة، وعليه فإن هناك أربعة ضوابط تحكم ممارسة المصارف الإسلامية لاعمالها، وهذه الضوابط تتمثل في الآتي<sup>(8)</sup>:

1. الالتزام المطلق والشامل بالضوابط الشرعية المرعية.
2. الالتزام بالتشريعات التي تحكم أعمالها.
3. الالتزام بالمصالح الكلية للمجتمع والحقيقية للإنسان.
4. تحقيق توازن بين المنافع التي تعود على ذوي العلاقة معها، من مساهمين ومدخرين و متمولين ومستفيدين ، مما تقوم به المصارف الإسلامية من أنشطة وما تقدمه من خدمات.

### **ثالثاً. المحاور الرئيسية لعمل المصارف الإسلامية**

تتمثل المحاور الرئيسية لعمل المصارف الإسلامية وفقاً لإطارها التنظيمي في ثلاث نقاط، والتي تمارس فيه المصارف الإسلامية لحسابها أو لحساب غيرها، جميع أوجه النشاط المصرفي المعروفة والمستحدثة وسائر عمليات التمويل والاستثمار المنظمة، على أساس الأرباح المصرفية وتشمل هذه المحاور الآتي<sup>(9)</sup>:

- أ. اجتذاب الأموال والمدخرات.
- ب. توظيف أموال.
- ج. الخدمات المصرفية المختلفة.

### **المحور الأول. اجتذاب الأموال والمدخرات**

يتمثل المصدر الرئيسي للأموال المتجمعة لدى المصارف الإسلامية في تلك الأموال والمدخرات التي تجتذبها هذه المصارف من خلال الأوعية الادخارية، كما هو الحال في المصارف التقليدية، حيث تكون العلاقة بين المودعين والمصارف التقليدية، علاقة دائن بالمدين،

أما المصارف الإسلامية فإن طبيعة هذه العلاقة تختلف باختلاف صيغ تلك الأوعية الادخارية، وان لكل صيغة من هذه الصيغ شروط وضوابط شرعية وفنية، وتتمثل هذه الصيغ في الآتي:

1. حسابات الائتمان الجارية وتحت الطلب: والتي تكون فيها هذه الحسابات بمثابة الأمانة لدى المصرف، ويحق لصاحبها الإيداع والسحب بحرية كاملة في أي وقت يشاء، وبالمقابل فإن هذه الودائع في هذه الحسابات تشارك في أرباح الاستثمار.

2. حسابات الاستثمار المشترك المطلقة: تقبل المصارف الإسلامية الودائع في هذه الحسابات باعتبارها وحدة واحدة وشريكة في الأرباح المتحققة من استثماراتها في السنة المالية الواحدة، كما وتتحمل هذه الحسابات مخاطر تلك الاستثمارات وتكون هذه الاستثمارات على أنواع مختلفة.

3. حسابات الاستثمار المخصص/ المقيدة: وهي حسابات للراغبين في استثمار أموالهم في مشروع محدد أو غرض معين، حيث يتولى المصرف إدارة الاستثمار بصفته مضارباً، ويحصل مقابل ذلك على نسبة من الأرباح ينفق عليها، أما في حالة الخسارة فإن صاحب رأس المال يتحملها لوحده.

4. المحافظ الاستثمارية: وهي عبارة عن أوعية ادخارية يقبل فيها المصرف إدارة واستثمار المبالغ المودعة من قبل العملاء على أساس المضاربة الشرعية، وغالباً ما تكون هذه المحافظ مرتبطة باستثمارات معينة.

5. سندات التأجير الإسلامية: وهي أداة مالية تمثل أصولاً، يصدرها المصرف ويدعو المستثمرين للاكتتاب بها، ومن ثم يقوم المصرف بتملك أصول وتأجيرها بموجب عقود اجارة منتهية بالتملك، والأرباح المتحققة من ذلك يتم اقتسامها بين المستثمرين والمصرف وفقاً للأسس المثبتة في نشرة الإصدار الخاصة بذلك.

6. سندات السلم الإسلامية<sup>(\*)</sup>: هي أداة مالية تمثل أصولاً، يصدرها المصرف ويدعو المستثمرين للاكتتاب بها، حيث يقوم المصرف بشراء سلع يتم استلامها في المستقبل ومن ثم

بيعها، ويتم اقتسام الأرباح المتحققة بين المصرف والمستثمرين وفقاً لنشرة الإصدار الخاصة بذلك.

7. إدارة الودائع بالوكالة: وهي عبارة عن تعاقد المصرف مع العميل على أساس يحصل المصرف على اجر كنسبة معلومة من المال المستثمر بغض النظر عن نتائج الاستثمار.

### المحور الثاني. توظيف الأموال

بعد عملية تجميع الأموال والمدخرات يتم توظيف تلك الأموال المتجمعة من خلال صيغ شرعية أهمها المضاربة، المشاركة، بيع المرابحة، البيع بالتقسيط، بيع السلم، التأجير المنتهي بالتملك، الاستصناع، والاستثمار المباشر.

### المحور الثالث. الخدمات المصرفية المختلفة

تقدم المصارف الإسلامية مختلف الخدمات المصرفية الأخرى، ومن هذه الخدمات ما يلي:

1. تأدية الصكوك وتفاصيل الأوراق التجارية، وتحويل الأموال في الداخل والخارج، وفتح الاعتمادات المستندية وشراء وبيع الصكوك السياحية وغير ذلك من الخدمات .
2. تأجير الصناديق وإدارة الممتلكات القابلة للإدارة.
3. إعداد الدراسات اللازمة لحساب المتعاملين مع المصرف، وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة.

4. شراء وبيع العملات الأجنبية على أساس السعر الحاضر وإصدار الصكوك بهذه العملات.

5. تلقي اكتتابات الشركات في مراحل التأسيس وزيادة رأس المال.

6. القيام بدور الوكيل في شراء وبيع الأسهم وشهادات الاستثمار، وما في حكمها من أوراق

مالية صادرة على غير أساس الربا.

7. إدارة صناديق التأمين التبادلي.

8. التعامل بالبطاقات المصرفية وفق ضوابط شرعية خاصة بذلك.

9. تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين مما يقوي روابطهم وتجمعاتهم، كتقديم قروض حسنة لأغراض إنتاجية أو لاعتبارات اجتماعية، أو تمويل بأسعار مخففة بسبب هذه الاعتبارات الإنتاجية واجتماعية.

## رابعاً. فاعلية الصيرفة الإسلامية في تطوير أسواق المال

تتمثل المحاور الرئيسية لفاعلية الصيرفة الإسلامية في تطوير أسواق المال في المحورين التاليين:

### المحور الأول. مفهوم السوق المالية وأهميتها

يستخدم مصطلح سوق رأس المال أو السوق المالية للتعبير عن معنى واحد وبشكل مرادف، بيد ان السوق المالية في الواقع تشير الى كل من سوق النقد وسوق رأس المال معاً، إذ يتم التعامل في سوق النقد بالتوظيفات قصيرة الأجل، بينما يتم التعامل في سوق رأس المال بالتوظيفات طويلة الأجل، وفي ضوء ذلك يمكن تعريف الاسواق المالية على انها السوق التي يتمثل فيها عرض الاموال والطلب عليها، فهي بهذا المفهوم تشمل جميع مؤسسات الادخار والاستثمار على اختلاف انواعها<sup>(10)</sup>.

وتتمثل أهمية اسواق المال في دورها المؤثر على حركة رؤؤس الاموال وبالتالي على القطاع المالي، الذي يمثل عصب الاقتصاد ويلاحظ ان هذه الاهمية تلعب دوراً كبيراً في النظم الاقتصادية المتقدمة والتي تعتمد بالدرجة الاولى على القطاع الخاص للقيام بمختلف النشاطات الاقتصادية، ذلك ان التنمية تتطلب تجميعاً لرأس المال، إذ يتوقف هذا التجميع بدوره على الادخار والاستثمار، كما تعمل الأسواق المالية على جعل الفرصة سانحة امام الحكومات ومؤسساتها المالية لتمويل جزء من احتياجاتها المالية من خلال اصدار و طرح الاوراق المالية المتمثلة بالسندات الحكومية واذونات الخزانة وتداولها في هذه الاسواق، التي تقوم بإصدار الأسهم والسندات التي تعمل على تثبيت حقوق المتعاملين.

ورغم تعدد وانتشار الاسواق المالية العربية وتزايد الاهتمام بها وبتنشيطها، الا ان هذه الاسواق لم تكتسب بعد سمات الاسواق المتطورة والواسعة، مثلما هو في الدول الصناعية الرئيسية، او حتى مثلما هو عليه في بعض بلاد شرق آسيا<sup>(11)</sup>، أي انه ما زال على الدول العربية ان تواصل الجهد وتسلك السبل التي تمكنها من تحقيق فاعلية اكبر لاسواق الأوراق المالية القائمة فيها، سواء على المستوى المحلي، او على المستوى الإقليمي الذي يعبر عن المصالح العربية المشتركة، ومما يساعد على تأهيل الدول العربية للوصول الى هذا الهدف، هو إنها تقع في منطقة وسط فيما بين الشرق الأقصى حيث سوق طوكيو والاسواق البازغة الأخرى من جهة، واسواق غرب اوربا لاسيما سوق لندن من جهة أخرى، بما يتيح التوسط للربط بين هذه الاسواق لمدى زمني أطول على مدار ساعات العمل اليومي، ومن ثم الاستفادة من فروق الوقت<sup>(12)</sup>.

### المحور الثاني. التصور الإسلامي لأسواق رأس المال

يتمثل التصور الاسلامي للاسواق المالية في انها سوق تقل فيها المضاربة على اسعار الاوراق المالية بدرجة كبيرة، وذلك بسبب تدخل الياسة المالية المعتمدة على الزكاة والتي تفرض عبئاً مرتفعاً على المتاجرة بالادوات المالية والعملات، بينما تفرض عبئاً بسيطاً على الامتلاك الطويل الاجل للادوات المالية بدافع الاستثمار، كما انها سوق تهتم بالسوقين الاولى والثانوية بشكل متكافئ، وتعتبر ان معيار كفاءة الاسواق المالية هو مدى تمويلها للمشروعات المنتجة الجديدة، ولا تركز على حجم التداول ، على كم موجود اصلاً في الادوات المالية باعتباره المؤشر الاساسي لتقدير مدى كفاءة السوق المالية، وهي ايضاً سوق لا تكون أدوات الدين فيها هي الغالبة في التعامل وانما تشجع وتحفز على تداول أدوات الملكية بشكل واسع، وتستحدث من الصيغ الاستثمارية كل ما يخدم عمليات التبادل الحقيقي للسلع والخدمات.

وهناك ضوابط عديدة تحكم عمل اسواق المال ومنها قول الرسول الكريم عليه افضل الصلوات والتسليم ((**لا تبيع ما ليس عندك**))، وهو امر ملازم للمسلمين وتوجيه مفيد لغيرهم لانه

ينهي البائع عن بيع سلعة لا يملكها ويحوزها ويقدر على تسليمها للمشتري، فهذا الحديث وحده يمنع التبادل على المكشوف ويؤثر على حجم التعامل في المشتقات المالية، ويمنع من ان تتخذ الاسواق المالية واسواق السلع مجالاً للمغامرة والمجازفات وكافة انواع السلوك غير المتبصر وغير الرشيد، وهناك حديث اخر للرسول (ﷺ) **((بيع المبيع قبل قبضه))**، وهو حديث يمنع توالي العقود على سلعة معينة قبل حيازتها، واعتقد ان الالتزام بهذا الحديث سيحمينا من التعامل في مليارات الاطنان من مختلف السلع الدولية غير المنتجة اساساً بهذا الكم الهائل، ويخفف تداول الوسطاء على اقوات الناس ورفع اسعارها عليهم<sup>(13)</sup>.

ان مجمل مرامي واهداف تلك التوجهات النبوية الكريمة تعني ضرورة الافصاح الكامل، وتحول دون استفادة أي طرف متعامل من المعلومات بشكل لا يتيسر لغيره وتمنع الاحتكار والغش والخداع، وتصر التعاملات في المبادلات الحقيقية المنتجة لا تلك الوهمية، وتتحاز الى السلوك الرشيد ضد المضاربة، واجملاً فأنها تهدف لان تجعل الاسواق المالية عامل استقرار واداة تنمية ووسيلة لتجميع المدخرات وتمويل المشروعات، بدلاً من ان تكون مهدداً لاستقرار النشاط الاقتصادي وسبباً للكوارث والانهيارات المالية، وقد قامت المصارف الإسلامية بإيجاد الآلية الشرعية المعاصرة لما يسمى بدور المستثمرين المؤسسين بحيث يقوم الرواد بتأسيس وابتكار المشروعات الكبيرة الخلاقة، ثم وعن طريق المشاركة المتناقصة بيدون في التنازل عن حصصهم لصالح شركائهم او لمستثمرين جدد يتفرغوا لاقامة مشروعات اخرى، ان هذه الأنشطة المشار إليها الى جانب قيام المصارف الإسلامية بدور المصارف المتاجرة التي تشتري وتمتلك وتبيع السلع محلياً وعالمياً عن طريق المرابحة<sup>(14)</sup>، والبيع بالتقسيط، والى جانب قيامها بحيازة العقارات وتأجيرها وتوريقها، والى جانب دخولها مجال الزراعة عن طريق عقود المزارعة والمساقاة والمغارسة والسلم والموازي ودخولها مجال الصناعة عن طريق عقود الاستصناع، والاستصناع الموازي وغيرها من صيغ الاستثمار، التي يمكن تحويلها الى ادوات مالية جديدة يمكن تداولها في اسواق رأس المال، جعل من المصارف الإسلامية تطبيقاً مبكراً لفكرة الصيرفة الشاملة لاسيما في منطقتنا العربية<sup>(15)</sup>.

كما ان للمصارف الإسلامية دور في زيادة العرض والطلب في الاسواق المالية، حيث ان هذه المصارف ظلت تشكو من عدم وجود منافذ استثمارية تستوعب سيولتها الفائضة، وتمدها بالسيولة عند الحاجة وتمول مشروعاتها وأفكارها الكبيرة، ومن الطبيعي ان تكون أسواق الأوراق المالية المحلية والدولية هي المكان المناسب لتحقيق تلك المصلحة، ومن المتوقع ان تضيف المصارف الإسلامية الى أسواق رأس المال اسهم واوراق اكثر من (180) مؤسسة مالية يبلغ رأسمالها (5) مليار دولار وحجم ودائعها اكثر من (70) مليار دولار وحجم موجوداتها اكثر من (150) مليار دولار<sup>(16)</sup>، فإذا أضفنا الى ذلك حجم صناديق الاستثمار المشترك والإصدارات التي تديرها المؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك مجموع السندات وشهادات الاستثمار بمختلف آجالها وأنواعها، لا توضع لنا الدور الكبير الذي تلعبه المصارف الإسلامية في دعم وتطوير أسواق المال من جانب عرض الأدوات المالية، اما من جانب الطلب فان محافظ المصارف الإسلامية تضم عدداً مهماً من اسهم كبرى الشركات العالمية، بالإضافة الى إنشاء صناديق خاصة بالأسهم العالمية واسهم الأسواق الناشئة.

### **خامساً. التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية وسبل مواجهتها**

تواجه المصارف الإسلامية عبر العالم تحديات كبيرة يمكن تقسيمها الى تحديات داخلية وأخرى خارجية، وتتمثل التحديات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية في الآتي<sup>(17)</sup>:

1. **الناحية التشريعية:** وذلك من حيث تناقض الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مع تعددها، وبين تلك الهيئات الشرعية وعلماء المسلمين من خارج هيئات الرقابة الشرعية، ما بين فتاوى نظرية وفتاوى تلامس الحاجة المصرفية والحياة الاقتصادية، وما بين متمسك بالأصل الشرعي ، وبين محاول تبرير الواقع، ومن الملاحظ ان بعض المصارف الإسلامية تعيش على تطويع المسائل الفقهية بما يتناسب مع أعمالها، مما يصل في بعض الأحيان الى درجة التساهل والتفريط بدافع الحرص على المسيرة المصرفية الإسلامية.

2. **الناحية القانونية:** يتمثل هذا التحدي في عدم اعتراف المصارف المركزية بالمصارف الإسلامية في اغلب الدول التي تعمل في نطاقها، ذلك ان معظم قوانين التجارة والمصارف والشركات قد وضعت في البلدان العربية والإسلامية وفق النمط المصرفي التقليدي وتحتوي احكاماً لا تناسب أنشطة العمل المصرفي.
  3. **الناحية الاقتصادية:** وتتمثل في منع المؤسسات المالية والمصرفية من ممارسة أعمال التجارة، وتملك المعدات والعقارات واستئجارها وتأجيرها مع ان تلك الأعمال من صميم أنشطتها، وندرة الاستثمارات طويلة الأجل والصغر النسبي للمصارف الإسلامية، كما ان فرض الضرائب المرتفعة على أرباحها وعوائدها يؤثر سلباً على نشاطها في الوقت الذي تعفى فيه رساميل وفوائد المصارف التقليدية.
  4. **الناحية التشغيلية:** وتتمثل في إلزام المصارف الإسلامية بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى المصارف المركزية التي تقوم بدورها بإقراضها بفائدة وهو ما لا يتفق مع منهجها، كما ان زيادة وتنوع أدوات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية وتوسع آفاقها، مما يتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية تستطيع تطوير وابتكار أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.
  5. **الناحية الإدارية:** وتتمثل في افتقارها إلى التنظيمات الخاصة التي تحدد إجراءات التأسيس وقواعد المراقبة والتفتيش، وسقوف الائتمان، ومشاكل نسب الاحتياطات والسيولة، والتنسيق فيما بين الإدارات وفيما بين المصارف الإسلامية الأخرى.
- أما التحديات الخارجية التي تواجه المصارف فتتمثل في اتساع نشاط القطاع المالي الغربي بعامه، والأوروبي بخاصة واتجاه المؤسسات المالية العالمية نحو الاندماج والتعمق، ان مواجهة مثل هذه التحديات يتطلب من المصارف الإسلامية مزيداً من الاستعداد والتحوط، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعادة هيكلة كاملة لبنية المصارف الإسلامية وإدخال تطبيقات مصرفية جديدة ضمن الضوابط الشرعية، وكذلك لإيجاد منافذ في التشريعات المحلية، تساعد المصارف الإسلامية وتسهل عليها ممارسة أعمالها وفق التطبيقات الشرعية المقررة لديها ومواكبة كل

جديد في مجال تقنيات الصناعة المصرفية، وتطويرها لتطبيقات الصيرفة الإسلامية، وبما لا يتعارض مع الالتزامات الشرعية لهذه المصارف.

### سادساً. الأفاق المستقبلية للصيرفة الإسلامية ودورها في دعم وتطوير أسواق المال

على الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الإسلامية من حيث زيادة ، اصولها ورؤوس أموالها، إلا ان هذه المصارف لازالت تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف الأخرى في الأسواق المحلية الدولية، وان ضمان استمرار المصارف الإسلامية في عملها يتطلب منها تحقيق الاندماج في كيان واحد او شركة كبرى تكفل لها القوة التي تصمد بها في وجه العولمة، وهناك بعض المصارف الإسلامية قد تم دمجها بالفعل، حيث ان الاندماج يضمن القوة والاستمرارية للمصارف الإسلامية، ومن الخطأ والخطر تسليم هذه المصارف الى المصارف المركزية، والتي تعمل ضمن قوانين التسليف والنقد الربوي، ولا تسمح بالاستثمار المباشر<sup>(18)</sup>، كما ان ضمان استمرار المصارف الإسلامية في نجاحها يتطلب منها الاستمرار في اداء أغراض تنمية وفي تقديم منتجات تتطور باستمرار ولا تقف عند حد معين وزيادة التوعية والاهتمام بالجانب الإعلامي<sup>(19)</sup>.

ومن المتطلبات الأساسية للمصارف الإسلامية هو العمل على إيجاد مفهوم ونمط متميز للمؤسسات المالية الإسلامية، بما يعزز دورها في الوساطة المالية، ويبرز كفاءة ومقدار التمويل الإسلامي وأدواته المتنوعة في تطوير أسواق المال العربية والإسلامية، ولاسيما بعد أن قطعت مسيرة التطبيق شوطاً ناجحاً وملموساً في الفترة الماضية، لذا فمن المتوقع لهذه المصارف ان تتجه الى توثيق التعاون والتنسيق بين الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية لإيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي تتم فيها المشاركة، في حلقات وورش عمل فقهية تضم العلماء المتخصصين والمصرفيين الممارسين لتطوير المنتجات المصرفية وأدوات الاستثمار وأسلحة الأدوات المستخدمة في الاسواق العالمية<sup>(20)</sup>.

ان التحدي الكبير الذي يواجه المصارف الإسلامية لاثبات وجودها وتثبيت أقدامها لكونها وليدة هذا القرن قد أدى إلى ان بحثها عن انسب الأساليب لاعداد وتطبيق معايير للمحاسبة المالية والمراجعة بالتعاون مع المهتمين من ذوي الاختصاص في الشريعة من جهة وفي المحاسبة والمراجعة من جهة أخرى للتمكن من تقديم معلومات كافية عن القوائم المالية للمستثمرين والمودعين، وهذا له أهمية بالغة في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي يتخذها قياديو هذه المصارف والمتعاونون معها، لذا فمن المتوقع ان تتجه المصارف الإسلامية، إلى العناية بتطوير معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تم اعتمادها في يونيو 1997 من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، والعمل على تطويرها كلما دعت الحاجة مستقبلاً لتواكب التطورات المقبلة.

ومما تقدم يتضح ان على المؤسسات المالية الإسلامية أن توفر المتطلبات الآتية:- (21)

1. بما ان الصيرفة الإسلامية حديثة العهد نسبياً وانها تطبق وسائل تمويل مختلفة، لذا لابد من وجود مراجعة دورية لهذه الوسائل.
2. لابد للصيرفة الإسلامية ان تزيد من استثماراتها لتجاري التطورات على الساحة المصرفية العالمية، وذلك باستحداث وسائل تمويل متطورة تتسم بسرعة التداول.
3. حتى يكون العمل المصرفي متناغماً مع حاجات المستقبل لابد من اتفاق كل المصارف الإسلامية العربية على توحيد الفتاوى الشرعية بصدد الواقع العملي الفعلي وجعله أكثر شفافية من اجل استقطاب الزبائن.
4. تأهيل الكوادر البشرية العاملة في هذه المصارف.

وبعد أن تتحقق هذه المتطلبات الرئيسية من البديهي سيكون مستقبل الصيرفة الإسلامية يبشر بالخير، لاسيما وان وكالة (موديز انفستورز سيرفسز Mody's Investors) اكدت بأن (المصارف الإسلامية في وضع يؤهلها لمواجهة التحديات في القطاع المصرفي، الا ان زيادة انتشار المصارف التقليدية خاصة في العالم الإسلامي يحتاج الى جهد اكبر والى استراتيجية محكمة للعمل في ظل الظروف المحلية والعالمية المحيطة بالعالم الإسلامي).

## الخلاصة

مما تقدم يتضح لنا ان تجربة المصارف الاسلامية، ما زالت في بدايتها، رغم النجاح الذي حققته، وهي ما زالت بحاجة الى المزيد من التفهم لخصوصية منهجها، وادراكاً للطبيعة التنموية لهذا المنهج، وفتح افاق ارحب لتطبيقاتها، لكي تكون اقدر على القيام بدورها الطبيعي في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الوجه الأكمل والمأمول، بما في ذلك استقطابها لموارد وطاقات جديدة ووضعها بفاعلية ضمن الاقتصاديات الوطنية.

وقد حددنا بعض جوانب المعوقات التي تعترض العمل المصرفي الإسلامي، والناجمة اساساً عن إشكاليات في بنية المصارف الإسلامية ذاتها وعن الظروف المحلية المحيطة بها، وبسبب ذلك وجدت المصارف الإسلامية نفسها محكومة لجدلية محددة للموارد المالية واستخداماتها، بدايتها موارد مالية غير مضمونة الاستقرار، ونهايتها توظيفات مالية تركز على صيغة تمويل المرابحة، وهي صيغة اقل تعبيراً عن رسالة المصارف الإسلامية ونهجها التنموي، وقد عزز ذلك غياب منافسة حقيقية لهذه المصارف في كل بلد من البلدان التي تتواجد فيها، فالمصارف التقليدية لا تشكل منافساً فعلياً لها والمصارف الإسلامية ذاتها لا تستطيع ممارسة أعمالها بحرية إلا بالبلد الذي تتواجد فيه، ومن اجل ان تتمكن المصارف الإسلامية من العمل في الأسواق المالية بفاعلية، يجب عليها زيادة حجم عملياتها بشكل كبير، كما يجب دراسة عمليات الدمج بجدية وعلى المصارف الإسلامية زيادة حجمها والدخول في تحالفات استراتيجية مع مصارف أخرى، وكذلك فمن الضروري إقامة جسور بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، التي ترغب في القيام بأعمال مصرفية وفق المبادئ الإسلامية.

## الهوامش

### ❖ القرآن الكريم

1. د. محمد شيخون، المصارف الاسلامية، الاردن، 2002، ص 87.
2. Adnan Yousif, Islamic Banks, Union of Arab Banks, No. 261, 2002, P. 93.
3. ستيف هانكي، الإطار السليم للنقد والمصارف في العالم العربي، مجلة اتحاد المصارف العربية. 2000. عدد 235. ص 28.
4. رفيق يونس المصري. ماهية المصرف الإسلامي. مجلة الاقتصاد الإسلامي. 2003.
5. صالح كامل. استقطاب الاستثمارات العربية والدولية ودور الجهاز المالي العربي. مجلة اتحاد المصارف العربية. 2002. عدد 256. ص 40.
6. شادية رحمن، معايير المحاسبة الاسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الاردن، المجلد 12، العدد الثاني، 2004، ص 45.
7. محمد نجاة الله صدقي. المصارف الإسلامية: المبدأ والتصور والمستقبل. مجلة الاقتصاد الإسلامي. 2003 . مجلد 20.
8. (\* لمزيد من الاطلاع: انظر د. محمد علي يوسف احمد، السلم في الاسهم، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 285، 2004، ص 39.
9. ظاهر حمدي كنعان، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة. الكويت. 1997، ص 132.
10. موسى عبد العزيز شحادة، الصيرفة الإسلامية، التحديات ومتطلبات النمو. ملحق مجلة اتحاد المصارف العربية. 2002. عدد 263. ص 29.
11. نفس المصدر. ص 30.
12. د. امية طوقان. تطوير أسواق رأس المال العربية. اتحاد المصارف العربية. 1992. ص 265.

12. د. منير إبراهيم هندي، مستقبل أسواق رأس المال العربية: مخاطر ومحاذير. الإسكندرية. 1995، ص 33.
13. البنك المركزي المصري. أسواق رأس المال العربية وإمكانيات تطويرها. اتحاد المصارف العربية، 1992، ص 309.
14. صالح عبد الله كامل. دور المصارف الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال. مجلة اتحاد المصارف العربية، 2002، عدد 263، ص 20. .
15. محسن حبيب صالح. المرابحة. مجلة الرشيد المصرفية، 2002، عدد 7، ص 20.
- (\*) لمزيد من الاطلاع انظر:- تميم جاد، ادوات الاستثمار الاسلامي، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 281، 2004، ص 34.
16. الشيخ صالح عبد الله. تجربة مجموعة دلة البركة في مجال ابتكار أدوات مالية جديدة. دور المصارف العربية في التخصيصية وتطوير الاسواق المالية. اتحاد المصارف العربية. 1993، ص 157.
17. صالح عبد الله كامل. دور المصارف الاسلامية، مصدر سابق. ص 22. .
18. د. علاء الدين زعتري. العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الاسلامي. الانترنت. .
19. محمد الفينيش. القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة. وقائع الندوة في ابو ظبي، 2000، ص 78.
20. عبد الله السليطان الراجحي. الاتجاهات المستقبلية للمصارف الاسلامية ودورها في تطوير اسواق رأس المال العربية. مجلة اتحاد المصارف العربية . عدد 263، 2002، ص 25.
21. د. عبد المنعم محمد القوصي، الانتشار المصرفي الاسلامي في العالم: الواقع وآفاق المستقبل، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 287، 2004، ص 37.

## المصادر

### ❖ القرآن الكريم

1. البنك المركزي المصري. أسواق رأس المال العربية وإمكانيات تطويرها. اتحاد المصارف العربية. 1992.
2. امية طوقان. تطوير أسواق رأس المال العربية. اتحاد المصارف العربية. 1992.
3. تميم جاد. ادوات الاستثمار الاسلامي، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 281، 2004.
4. رفيق يونس المصري. ماهية المصرف الإسلامي. مجلة الاقتصاد الإسلامي. 2003.
5. ستيف هانكي. الإطار السليم للنقد والمصارف في العالم العربي، مجلة اتحاد المصارف العربية. 2000. عدد 235.
6. شادية رحمن. معايير المحاسبة الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الاردن، المجلد 12، العدد الثاني، 2004.
7. صالح عبد الله كامل. دور المصارف الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال. مجلة اتحاد المصارف العربية. 2002. عدد 263.
8. صالح عبد الله. تجربة مجموعة دلة البركة في مجال ابتكار أدوات مالية جديدة. دور المصارف العربية في التخصيصية وتطوير الاسواق المالية. اتحاد المصارف العربية. 1993.
9. صالح كامل. استقطاب الاستثمارات العربية والدولية ودور الجهاز المالي العربي. مجلة اتحاد المصارف العربية. 2002. عدد 256.
10. طاهر حمدي كنعان. دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة. الكويت. 1997.
11. عبد الله السليطان الراجحي. الاتجاهات المستقبلية للمصارف الإسلامية ودورها في تطوير اسواق رأس المال العربية. مجلة اتحاد المصارف العربية . عدد 263. 2002.

12. عبد المنعم محمد القوصي. الانتشار المصرفي الاسلامي في العالم: الواقع وآفاق المستقبل، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 287، 2004.
13. علاء الدين زعتري. العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الاسلامي. الانترنت. .
14. محسن حبيب صالح. المرابحة. مجلة الرشيد المصرفية. 2002. عدد 7 .
15. محمد الفنيش. القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة. وقائع الندوة في ابو ظبي. 2000.
16. محمد شيخون. المصارف الاسلامية، الاردن، 2002.
17. محمد علي يوسف احمد. السلم في الاسهم، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 285، 2004.
18. محمد نجاة الله صدقي. المصارف الإسلامية: المبدأ والتصور والمستقبل. مجلة الاقتصاد الإسلامي. 2003 . مجلد 20.
19. منير إبراهيم هندي. مستقبل أسواق رأس المال العربية: مخاطر ومحاذير. الإسكندرية. 1995.
20. موسى عبد العزيز شحادة، الصيرفة الإسلامية، التحديات ومتطلبات النمو. ملحق مجلة اتحاد المصارف العربية. 2002. عدد 263.
21. Adnan Yousif, Islamic Banks, Union of Arab Banks, No. 261, 2002, P. 93.